

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز الاستقرار الاقتصادي

تحليل بعض التجارب الدولية (ماليزيا_الصين_الجزائر)

أ. بلعابد فايزة

جامعة طاهري محمد بشار_الجزائر

الملخص

الاستثمار الأجنبي المباشر أداة فعالة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية، من خلال تأثيره الإيجابي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، على أساس تعزيز هذا الأخير يؤدي إلى الأمن السياسي و الاجتماعي معا. لذلك تهدف هذه الورقة البحثية إلى استقصاء نوع العلاقة بين المتغيرين، بالاعتماد على إيجاد العناصر المشتركة بين الأهداف والعناصر المرجوة من الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي، وفي الأخير ثم إثبات فرضية الدراسة إيجاد علاقة طردية بينهما وبتوصية هامة للدول النامية عليها بتهيئة مناخها الاستثماري حتى تضمن أمنها الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستقرار الاقتصادي، التجارب الدولية، السياسات الاقتصادية

Résumé

IDE un outil efficace pour renforcer la stabilité économique dans les pays en développement, grâce à son effet positif sur les indicateurs de stabilité économique, basée sur la promotion de ces derniers conduit à la sécurité politique et Par conséquent, cette étude visait à enquêter la relation entre le type deux variables, en fonction de trouver des éléments communs entre les objectifs recherchés par les investissements étrangers directs et les indicateurs de la stabilité économique ,Enfin, les résultats de l'étude ont démontré une relation positive entre les deux variable, Cette étude a également atteint une recommandation importante pour les pays en développement en créant un climat d'investissement afin d'assurer la sécurité économique

Mots clés: investissement direct étranger, la stabilité économique, des expériences internationales, les politiques économiques

المقدمة

يعد أكبر هاجس للدولة النامية تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال الاعتماد على بعض السياسات الاقتصادية المؤدية إلى التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، كتشجيع سياسة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لذلك الإشكالية المطروحة والتي نسعى للإجابة عليها إلى أي مدى يساهم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؟ وللإجابة على الإشكالية المطروحة تطرقنا للموضوع من خلال المحاور الأساسية التالية:

أ_تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستقرار الاقتصادي

ب_الإطار النظري للعلاقة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار الاقتصادي

ج_الإطار التطبيقي من خلال تحليل بعض التجارب الدولية

أ_تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستقرار الاقتصادي

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف المنظمة العالمية للتجارة هو الوسيلة أكثر فاعلية للتطور المعرفي ولرأس المال المنتج في العالم من أجل خلق الثروة ومن جهة أخرى يسمح بتحرير أكبر جزء كامن من الإنتاج غير مستغل للدول النامية والاقتصاديات التي تمر بمرحلة الانتقال¹، أما الاستقرار الاقتصادي يعرف بغياب التقلبات المفرطة أو الحادة في متغيرات الاقتصاد الكلي كمعدلات النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم والاستهلاك والاستثمار وغيرها².

ب_الإطار النظري للعلاقة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار الاقتصادي

إحدى مدارس الفكر الاقتصادي ترى بأن الاقتصاد بطبيعته مستقر إذا توفرت فيه الحرية الاقتصادية وغالبا ما يلوم مؤيدو هذه المدرسة السياسات الاقتصادية غير الفعالة التي تسبب عدم الاستقرار الاقتصادي، كما يقترحون بضرورة الاستفادة من السياسات الاقتصادية بهدف جعل الاقتصاد يصحح نفسه تلقائيا . يجمع الاقتصاديين أيضا من أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي تخفيض معدلات البطالة ،ارتفاع مستويات الدخل الفردي، تحقيق حالة من النمو المتوازن في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي³.

أما من جهتي وخلال البحث في الأسباب المؤدية لعدم الاستقرار الاقتصادي في الدولة، تتمثل في ضعف النمو الاقتصادي و تدبب معدل التضخم، والآثار السلبية للعملة خاصة الاقتصادية، ارتفاع حجم المديونية، آثار الأزمات المالية والإقتصادية، الاعتماد على مداخيل ثروات البلاد بشتى أنواعها لتغذية إيرادات الدولة، كذلك الفساد الإداري وتفشي البيروقراطية وسوء التسيير، إلى جانب العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات الناتج تفوق جانب الواردات عن جانب الصادرات وإلى غيرها من بقية الأسباب الأخرى.

يمكن تفسير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بالدور البالغ الأهمية في تحقيق كفاءة استخدام عناصر الإنتاج ، باعتباره كفيلا بإتاحة التكنولوجيات الحديثة لصالح البلد المضيف، وأما تأثيره على التجارة الخارجية يجمع معظم الاقتصاديين على وجود أثر إيجابي بين المتغيرين السابقين فالسياسة الهادفة إلى تشجيع الصادرات من شأنها أن تحفز على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد المضيف، وارتفاع الواردات لن يخسر إلا باستيراد تجهيزات الإنتاج الخاصة بنشاط المستثمرين الأجانب التي لا تصنع محليا، وفي المقابل يؤدي غالبا هذا الاستثمار إلى ارتفاع حجم الصادرات الخاصة بالبلد المضيف ، أما تأثيره على الاستثمار المحلي، فحسب تقرير **CNUCED** حول الاستثمار في العالم لسنة 2001، إن أثاره بإمكانها أن تتم من خلال عدة قنوات أهمها الرفع من مستوى المنافسة والفعالية ونقل تقنيات مراقبة الجودة لصالح الموردين المحليين واستعمال أساليب جديدة للمعرفة بالإضافة إلى تأثيره على التكنولوجيا بفضل حيازة الشركات المتعددة الجنسيات لأرقى الأساليب التكنولوجية العصرية، يمكنها أن تسهم في تحسين الأساليب المستخدمة للإنتاج في البلد المضيف، وعلى ميزان المدفوعات من خلال دخول رؤوس الأموال الأجنبية الكافية لتمويل بعض النشاطات الاقتصادية وتنمية الصادرات وتقليص الواردات.

وفيما يخص رأس المال البشري السياق الذي يتوطن في خضمه يشكل عنصر مهم ، بغية نشؤ أثر إيجابي على النمو الاقتصادي أي يظهر رأس المال البشري عنصرا محدد في هذه العملية، لأن ذلك يسمح بالنيل الجيد لجزء من مساهمات الشركات الأجنبية. وفعلا فإن المستوى الأفضل للتعليم

يشكل عامل من العوامل الضرورية التي تسمح بالنيل الجيد لجزء من مساهمات الشركات الأجنبية وأثار توطنها، غير أن المفارقة هنا هي أن برامج التعديل الهيكلي التي طبقتها العديد من البلدان تمثلت في تقليص الميزانيات الاجتماعية خاصة ميزانيات التعليم الأمر الذي خلف تأخر فادحا في عنصر رأس المال البشري فمن هذا المنطلق تبدو البلدان الإفريقية الأقل استقطابا للاستثمارات الدولية.

و أثره على تطوير النسيج الصناعي الوطني، بما أن الشركات المتعددة الجنسيات تنشر التكنولوجيا المتطورة بشكل مباشر في أوساط الشركات المحلية وبشكل غير مباشر عبر أثار التحويل الناجمة بالخصوص بواسطة الروابط الفوقية والروابط التحتية التي تنسجها فروع الشركات الأجنبية حول نفسها مع الشركاء المحليين، وأخيرا تأثيره على العمالة ينظر إليه بالإيجابي من خلال فرص العمل التي يوفرها للبطالين سواء كانت مؤقتة أو دائمة. 4

ج- الإطار التطبيقي من خلال تحليل بعض التجارب الدولية

سوف نثبت هذا الإطار النظري تطبيقا من خلال تحليل بعض التجارب الدولية بدءا بالتجربة الماليزية: إن سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر المعتمدة في عقد التسعينات من القرن العشرين و نتائجها على الاقتصاد الماليزي، أدت إلى إعطاء دفعة قوية للأداء الصناعي في ماليزيا عن طريق استخدام الموارد المحلية الماليزية كمدخلات في عملياتها الإنتاجية كصناعة منتجات المطاط، و زيت النخيل، والمنتجات الخشبية، وإنجاز عدد كبير من الشركات الأجنبية المباشرة تقوم بخدمات التعبئة والشحن للإلكترونيات، وأيضا الخدمات المتبادلة بين الشركات المحلية والشركات المتعددة الجنسيات، الأولى تقوم بتزويدها بقطع الغيار المطلوبة والمواد الخام، والثانية تعمل على تدريب الموردين المحليين لإنتاج الأجزاء الكترونية ذات الجودة العالية وبأسعار تنافسية تتفق مع احتياجاتها ومن جهة أخرى تطوير الصناعات المحلية الصغيرة والمتوسطة من حيث الإنتاج والتسليم في الوقت المناسب ووفقا للمواصفات، وبالنسبة لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة، حيث قدر ارتفاع الأهمية النسبية للعمالة في شركات النسيج والإلكترونيات، التي تساهم فيها استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات بلغت حوالي 40% إلى 48%، من إجمالي العمالة في قطاع الصناعة خلال

سني 1980_1990، أما آثاره الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية بما أن التخطيط البيئي يعد أحد الملامح الرئيسية لتخطيط المناطق الصناعية الذي تعتمد ماليزيا لزيادة إنتاجية العامل وتحسن الصحة الذهنية لقوة العمل والتقليل من الآثار السلبية في المناطق المحيطة لأدنى حد ممكن، ومن ثم فقد تم تخطيط المناطق الصناعية في ماليزيا وفق هذا النمط لذلك تفرض الحكومة الماليزية على جميع المشروعات الاستثمارية الجديدة أن تحتاز اختبار الأثر البيئي قبل إصدار الترخيص.⁵

التجربة الصينية: عملت الصين على استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر كمبدأ استراتيجي في خططها التنموية للانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق عام 1979.

منذ منتصف التسعينات استفادت الصين من تدفقات هائلة من الاستثمار الأجنبي المباشر، و بوثيرة متسارعة جدا خاصة بعد انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة في 2001، ونتيجة ذلك عام 2007 احتلت الصين المرتبة الثالثة في الاقتصاد العالمي من حيث معدل النمو الاقتصادي والمرتبة الثانية خلال سني 2009_2010، أي في ظرف 30 سنة التي تلت الإصلاحات الاقتصادية لسنة 1979 تضاعف الإنتاج المحلي الإجمالي 15 مرة، والإنتاج الصناعي 25 مرة، والخدمات 20 مرة، بفضل الآثار الإيجابية للتدفقات الهائلة للاستثمار الأجنبي المباشر، وأما إذا سلطنا الضوء على الفترة 1980_2007، ازدادت نسبة العمالة بسرعة بلغت 2,5% سنويا، بسبب معدل الاستثمار الذي فاق 40% سنة 2000، وارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين بما يقارب 10% خلال الفترة (1995_2010).

لقد تضاعفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بأكثر من 100 مرة بين 1970_2007، و انتقلت من 13,4 مليار دولار في 1970 إلى 1537 مليار دولار عام 2007، مما أدى بارتفاع العمالة في الفروع الأجنبية للشركات عبر الوطنية بزيادة قاربت ثلاثة أمثال ما كانت عليه في عام 1990.⁶

وبالنسبة لحصة الضرائب والرسوم الصناعية والتجارية التي تولدها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين هي الأخرى انتقلت من 4,3% سنة 1992 إلى 20,2% سنة 2007 وبالتالي تضخم إيرادات الدولة أي فائض في ميزانية الصين، وبالنسبة للشركات المختلطة أدت إلى زيادة الصادرات الصينية خاصة في الصناعات الخفيفة (كالألبسة والجلود وأجهزة الراديو والتسجيل واللعاب والمنتجات البلاستيكية)

، وارتفاع حصة الشركات ذات الرأسمال الأجنبي في الصادرات الصينية التي انتقلت من 26,4% سنة 1992 إلى 57,8% سنة 2007، وحصة الواردات هي بدورها انتقلت من 32,7% إلى 58,6% ، أما بالنسبة لحصة الشركات ذات الرأسمال الأجنبي في الإنتاج الصناعي انتقلت من 7,1% سنة 1992 إلى 30,9% سنة 2007 مما يؤدي بفائض في الميزان التجاري وتحسن في ميزان المدفوعات، وجلبت الشركات الأجنبية في الصين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة الملايين من مناصب الشغل والخبرات والكفاءات في المجال التقني والتسيير بدون أن ننسى الإنتاج الصناعي الذي عرف تطورا حيث تضاعف حوالي 5 مرات منذ 1998 إلى 2010. 7 وأخيرا التجربة الجزائرية

خلال الفترة (1995_2005) التي طبقت الجزائر فيها اتفاقية برنامج التعديل الهيكلي كان لها تأثير كلي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي فالنمو الاقتصادي (والمعبر عنه بنمو الناتج المحلي الإجمالي) ارتفع سنة 1996 بنسبة 4,1% وانخفض بـ 1,1% سنة 1997، بينما سنة 1998 حققت أعلى قيمة له بنسبة 5,1%، بسبب قطاع المحروقات الذي سجل أعلى قيمة له سنة 1997 بنسبة 6,0% ، لارتفاع أسعار المحروقات أما معدلات النمو المحققة خارج قطاع المحروقات حققت أعلى قيمة لها هي الأخرى سنة 1998 بنسبة 7,5% نتيجة استقرار المناخ الاستثماري للقطاع الخاص والعام معا مما انعكس ايجابيا على قطاع الصادرات وحتى الميزان التجاري، فحسب معطيات الجدول رقم 8 خلال الفترة (1996_1998) عرف رصيدا موجبا بسبب ارتفاع العائدات النفطية حيث بلغ 4 مليار دولار مما جعل ميزان المدفوعات يسجل هو الآخر رصيد موجب سنة 1997 يقدر بـ 1,19 مقارنة بالرصيد السالب سنة 1996 قدر بـ 2,09% بينما سنة 1998 سجل رصيد سالب 1,74 وهو ما بين أن ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة لم يكن في وضعية جيدة بسبب الإصلاحات التي بشرتها الجزائر خلال هذه الفترة مست مختلف المجالات ، أما مؤشر البطالة خلال نفس الفترة (1995_1998) نسبة ارتفاعها ظلت متغيرة ما بين 28,1% سنة 1995 لتتخفف إلى 25,9% سنة 1996، أما سنة 1998 عادت البطالة لتسجل ارتفاع قدر بـ 28,6% مقارنة بسنة 1997 والتي سجلت نسبة 26,41% ، برغم من أن الدولة اتخذت عدة تدابير لتخفف من حدتها ، وحسب معطيات الجدول رقم 9 نلاحظ مستوى التضخم

سجل انخفاض في معدله من 29.8 إلى 5% ما يعكس نجاح الجزائر في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي بسبب التزامها ببنود الاتفاق مع صندوق النقد الدولي.

وبالنسبة لتطور المؤشرات الاقتصادية الأخرى فحسب معطيات الجدول رقم 09، فمعدل نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1995، 1996، 1997، 1998) أخذ القيم التالية (3.7، 3.3، 0.9، 5.1)، نلاحظ ارتفاع نسبة هذا المؤشر ونفس الشيء بالنسبة لاحتياطي الصرف فقد ارتفع من 2.3 إلى 7، وكذلك مؤشر خدمات الدين/قيمة الصادرات هو الآخر ارتفعت قيمته من 38.8 إلى 48% وبالنسبة للواردات انخفضت بين سنتي 1995 و1998 من 10.4 و8.6 وأما الصادرات استقرت على نفس القيمة 10.2 مما ينجم عنه فائض في الميزان التجاري، وبالموازاة مع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في نفس الفترة حسب معطيات الجدول رقم 2 قد انتقل من 0.16 إلى 0.23% بين 1996 و1998 بزيادة ضعيفة جدا.

الخلاصة حسبما أشرنا سابقا المسئول عن هذا التحسن خلال هذه الفترة في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي يرجع بدرجة الأولى لأثار برنامج التعديل الهيكلي فقط.

وحسب الجدولين رقم 1 و2 في قائمة الملاحق يوجد تدبدب في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تارة تنخفض وتارة أخرى ترتفع، فسؤال المطروح هل كان لها أثار على الاقتصاد الجزائري؟ بالنسبة لتأثيرها على ميزان المدفوعات الجزائري، بعد استعراضنا لتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1996_2005) وأثاره على تطور الميزان التجاري فحسب معطيات الجدول رقم 3، بالنسبة لصادرات المحروقات يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر فيها بسبب أغلب مؤسسات هذا الأخير الصناعية تتوجه إلى هذا القطاع خاصة سنتي 2004 و2005، حيث بلغت حصة صادرات المستثمرين الأجانب في هذا القطاع (7.3% و7.59% على التوالي)، بعدما كانت بين 3% و4% خلال 2001 و2003 والزيادة الحاصلة في حجم الصادرات للمحروقات بين 1997 و2005 البالغة 21 مليون طن منها 24.3% تعود لشركاء الأجانب والباقي للجزائريين ولكن بالنسبة أقل بالنسبة للصادرات الجزائرية، لكن هذا لا يمنع من المساهمة في تحقيق فائض في الميزان التجاري، أما عن تركيبة الواردات السلعية كانت متقاربة خلال الفترة 1997_2001 ثم صار الرقم القياسي لواردات التجهيزات الفلاحية والصناعية أكبر من غيره إذا تضاعف مرتان ونصف سنة 2004 وثلاثة مرات سنة 2005 مقارنة بسنة

1997 ،وقد تزامن هذا مع الفترة (2001_2005) التي تلقت فيها الجزائر أكبر حجم لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يوحي بمساهمة هذه الأخيرة في توسيع وتحديث القاعدة الصناعية للاقتصاد الجزائري مستقبلا ومن ثم إمكانية التأثير الإيجابي في حجم وهيكل الواردات السلعية للجزائر في الأمد المتوسط والطويل ، أما فيما يخص الاستثمار المحلي وحسب ما يشير إليه الجدول رقم 4 نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر و حجم الاستثمار المحلي .

أما آثار الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على التشغيل في الجزائر، من خلال معطيات الجدول رقم 5 يتضح أن عروض العمل من المؤسسات الأجنبية عرف استقرار سنتي 2000 و2001 وازداد بحجم كبير بين 2001 و2004 حيث انتقل من 1,157 منصب عمل سنة 2001 إلى 7404 منصب عمل سنة 2004، أي الزيادة بـ 6247 منصب عمل ثم تراجع سنة 2005 إلى 5174 منصب عمل ومع ذلك يبقى مستوى عرض هذه الأخيرة سنة 2005 ثاني أكبر عرض قدمته المؤسسات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة 2000_2005، وبالنظر إلى نسبة تغطية الطلب بالتوظيف الفعلي من طرف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر نجد أنها تتراوح بين 0,66% و1,66% خلال الفترة (2000_2005)، أم عن الآثار الاقتصادية الأخرى من جراء تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد تمثلت في تعدد وتحسين نوعية المنتجات والخدمات بالإضافة إلى التخفيف من الواردات السلعية وأيضا المساهمة في تكوين اليد العاملة وتحسين المالية العمومية للدولة. 8

والآن سوف نتوجه إلى المرحلة الثانية المتزامنة مع إصلاحات تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي لعننا نستنتج سبب تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، معدلات البطالة خلال سنتي 1999، 2012، انخفاض من 29,0% إلى 11%، بسبب الانتعاش المالي الذي شهدته الجزائر منذ سنة 2000 انعكس إيجابا على البطالة من خلال القيام بآليات التشغيل التي اعتمدتها الجزائر المؤقتة والدائمة إلى جانب مناصب الشغل التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر فمن خلال معطيات الجدول رقم 6 تراوحت 485 و8895 ما بين 2002 و 2013 مما يجعلنا نستنتج أنه ساهم في التخفيف من الضغط على سوق العمل

وبالتالي الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي معا، و بالنسبة لتطور ميزان المدفوعات في نفس الفترة كمؤشر هام على الوضع الخارجي تحسن مستواه حيث حسب معطيات الجدول رقم 11 نلاحظ إجمالي صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة في الجزائر ارتفع من 1,10 الى 2,55 في الفترة من 2005 الى 2009، أما إجمالي الصادرات وما تشير إليه معطيات الجدول رقم 12 انتقلت الصادرات الجزائرية من 45036 الى 95662 والواردات هي الأخرى انتقلت من 20048 الى 33058 ولكن بالنسبة أقل من الصادرات في نفس الفترة من 2005 الى 2014، هذا ما يثبت حصول فائض في الميزان التجاري الجزائري ، لكن النمو الاقتصادي تدبدب خلال 2005 الى 2010 من 5,1 الى 3,3 بسبب تحسن أسعار المحروقات و الأزمة المالية ، و الانتعاش المالي الذي تعيشه الجزائر مع ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب ما تشير إليه معطيات الجدول رقم 06. وما تجلبه من تمويل أثار ايجابية كتشغيل وتصدير منتجاتها واستيراد الأجهزة السلعية وغيرها

مما سبق يمكن القول باستطاعة الجزائر تبني برامج تنمية كتشجيع البرامج الاستثمارية تمكنها من النهوض باقتصادها وتحقيقها معدلات عالية من النمو الاقتصادي إلى جانب تخفيف من حدة البطالة وبالتالي تعزيز الاستقرار الاقتصادي.

الخلاصة من خلال دراستنا للتجربة الماليزية والصينية و الجزائرية نستنتج أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لها أثر ايجابي على المتغيرات الاقتصادية الكلية (مؤشرات الاستقرار الاقتصادي) حيث بالرغم من الحجم الضئيل لهذه التدفقات على الاقتصاد الجزائري إلا أن كان لها تأثير نسبي على هذه الأخيرة ، لذلك ننصح الحكومات الخاصة بالدول النامية بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر كسياسة اقتصادية لتعزيز الأمن الاقتصادي والجزائر بصفة خاصة وما تعانيه حاليا من انخفاض أسعار المحروقات وبالتالي عجز مستقبلي في ميزانية الدولة لذلك أصبحت الجزائر وبقية الدول النامية مجبورة عليه غير مخيرة للنهوض باقتصادها حتى تتمكن من تحقيق الاستقرار والأمن الاقتصادي.

أهم التوصيات التي يشير إليها بعض الاقتصاديين الملائمة لأجل استقطاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر لا بد على الدول أن تأخذ بعين الاعتبار اختيار أنسب الاستثمارات

انطلاقاً من حقائق واقعية حتى يمكن الحصول على أكبر المنافع أو تحمل أقل التكاليف كما أن بعض القطاعات الاقتصادية ذات الصبغة الحساسة لا يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر الدخول إليها والاستثمار فيها كصناعات الدفاع الوطني وقطاعات الأمن الوطني والصناعات التي تتمتع بدرجة كبيرة من الحماية من قبل الدولة المضيفة نظراً لأنها من الصناعات الإستراتيجية التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني، ترشيد حوافز الاستثمار خدمة للاقتصاد الوطني أي الربط بين الحوافز ونوعية الاستثمارات ، لا بد أيضاً أن يبرز دور الدولة عند تحليل العلاقة بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة في الرقابة القوية على أنشطة المستثمرين الأجانب بسبب قوتهم الاحتكارية في السوق المحلي ، وبعض أسباب الضغط التي يمكن أن يمارسوها على الدولة المضيفة في اتخاذ بعض القرارات الخاصة بالاحتكار والإغراق وغيرها كما يجب على الدولة القيام بتفاوض ناجح وبناء بمهارات تفاوضية عالية ومن خلال مجموعة تفاوض متنوعة من الخبرات والمهارات التي تشمل القانون الدولي، والعمل على إلى إنشاء وكالات لترويج الاستثمار تعمل على مساعدة المستثمرين وذلك عن طريق تقديم المعلومات والإرشادات اللازمة⁹ .

أما لترقية الاستثمار في الجزائر بعد مرور اقتصاده بعدة هزات عنيفة ووضعيات حرجة نتيجة الأزمة الاقتصادية والمالية الخانقة التي مر بها خلال السنوات الأولى من التسعينيات ، إلا أنه استرجع عافيته وأصبح يتجه شيئاً فشيئاً نحو بر الأمان من خلال سياسة رشيدة في تسيير أمور الدولة الجزائرية بأسس علمية وخبرات محلية ودولية تمس مختلف جوانب الاقتصاد وهي تسعى إلى توفير مزيد من المناخ الملائم لترقية الاستثمارات المحلية والدولية وذلك بتوفير بنك المعلومات الخاص بالاستثمارات وبكل الجوانب المتعلقة به.

لذلك عليها تطهير المحيط من البيروقراطية والرشوة والفساد بصفة عامة، احترام نظام الضمانات والاتفاقيات التي وقعتها الجزائر مع مختلف الدول والهيئات الدولية، انجاز سوق مالية مفتوحة لرأس المال وبعث البنوك والهيئات المالية الخاصة بالاستثمار، استقرار المحيط التشريعي والسياسي وخاصة

الأمني وتحرير التجارة العالمية والإسراع بالانضمام لمنظمة التجارة العالمية، و إعطاء مزيد من الحوافز والإعفاءات الضريبية للاستثمارات الإستراتيجية للتنمية¹⁰ .

إن عملية تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر تحتاج إلى إرادة سياسية صادقة لتهيئة الأجواء الملائمة لجذب وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي ويجب أن تتوفر مجموعة عناصر لجذب الاستثمار في اقتصادها كتوفير الاستقرار السياسي (الداخلي والخارجي)، والاستقرار الاقتصادي، وإقامة مناطق تجارية حرة تتدفق خلالها التجارة بدون قيود وربط حجم الإعفاء الضريبي بحجم التصدير، تطوير كل من الأسواق المالي وبورصة لمنافسة الأسواق المالية الأجنبية المتطورة.

مقترحات وتوصيات لضمان مستقبل أفضل للاستثمار في الجزائر وبالتالي تعزيز الاستقرار الاقتصادي

أ_ تعزيز سياسات الانفتاح الاقتصادي و الاندماج الإقليمي مع الاقتصاد العالمي في إطار اتفاقيات مناطق للتجارة الحرة الثنائية والمتعددة الأطراف.

ب_ القيام بتعديلات على التشريعات والقوانين السائدة بما ينسجم مع تشجيع النشاط الاستثماري.

ج_ تنمية العنصر البشري والتوعية و الارتقاء بمستوى مهارته وخلق الكفاءات القادرة على توليد التكنولوجيا

د_ الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كتجربة الماليزية والصينية والكورية وغيرها من التجارب الناجحة.

قائمة الملاحق

_الجدول رقم 1: نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت خلال الفترة (1996_2005).

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الجزائر	2,31	2,35	4,89	2,46	2,47	8,86	7,64	3,90	4,30	4,96

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2015_الأكساد_

_الجدول رقم 2: حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجموع الدول النامية

الدول	الوحدة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الجزائر	6,10 دولار	270	260	501	507	438	1196	1065	634	882	1081
الجزائر	%	0,16	0,12	0,23	0,20	0,16	0,49	0,63	0,32	0,28	0,29

المصدر: عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص 207

الجدول رقم 3: توزيع حجم صادرات المحروقات الجزائرية بين سونا طراك والشركاء الأجانب خلال الفترة (2000_2005)

البيان	الوحدة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
حصة سونا طراك	106 طن معادل للبترو	118.1	113	120	130	127	134
حصة سونا طراك	%	95,24	96,58	97,56	97,74	92,70	92,41
حصة الأجانب	106 طن معادل للبترو	5.9	4	3	3	10	11
حصة الأجانب	%	4,76	3,42	2,44	2,26	7,30	7,59

المصدر: عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص 225

الجدول رقم 4: التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1996_2005).

البيان	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الاستثمار الداخلي	100 %	96 %	116	111	108	120	143	171	227	275
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	100 %	96 %	186	188	162	443	394	235	327	400
التراكم الإجمالي للرأسمال الثابت	100 %	96 %	117	113	109	128	149	173	229	278

المصدر: عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص 238

الجدول رقم 5: مقارنة بين عرض مناصب عمل المتاح من المؤسسات المحلية ونظيرتها الأجنبية في الجزائر خلال الفترة 2000_2005.

البيان	الوحدة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الطلب	منصب عمل	133843	140541	182678	234693	572600	505287
العرض	منصب عمل	24533	25662	31358	47657	73448	86067
عرض المؤسسات المحلية (القطاع العام والخاص)	منصب عمل	23420	24714	27963	42321	66039	76256
عرض المؤسسات الأجنبية	منصب عمل	1119	1157	3397	4736	7404	5174
عرض المؤسسات الأجنبية	%	05	05	11	10	10	06
نسبة تغطية الطلب على العمل	%	0,840	0,82	1,86	2,02	1,30	1,02

						بعض المؤسسات الأجنبية
--	--	--	--	--	--	-----------------------

المصدر: عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص 245

الجدول رقم 6: عدد المشاريع الاستثمارية ومناصب الشغل المنشأة من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2002_2013

السنة	عدد المشاريع	المبلغ	مناصب الشغل
2002	485	98276	29372
2003	1622	395870	34476
2004	874	240889	24719
2005	843	199128	43597
2006	2145	472505	47748
2007	4323	654665	87983
2008	6687	1325064	92005
2009	7594	462679	68774
2010	6386	395292	64091
2011	6434	1335448	128491
2012	6919	776530	83210
2013	8895	1716136	148943

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

الجدول رقم 7: تطور رصيد الحساب الجاري وميزان المدفوعات خلال الفترة (1996_1998)

الرصيد_السنوات	1996	1997	1998
الميزان التجاري	+4,16	+5,69	+1,51
ميزان المدفوعات	_2,09	+1,16	_1,74

المصدر: ملحقات التقرير الاقتصادي العربي الموحد_صندوق النقد العربي

الجدول رقم 8: تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1995_1998.

السنوات	1995	1996	1997	1998
معدل التضخم	29,8	18,7	5,6	5,0

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات+وزارة المالية

الجدول رقم 9: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (1995_1998).

المؤشرات_السنوات	1995	1996	1997	1998
معدل نمو الناتج الداخلي الخام بالمائة	3,7	3	0,9_	5,1
احتياطي الصرف مليار دولار	2,3	4,5	8,3	7,0

حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية المجلد: 3 العدد: 1

48.0	30.3	30.9	38.8	خدمات الدين/قيمة الصادرات بالمائة
10.1	13.8	13.2	10.2	الصادرات مليار دولار
8.6	8.1	9.1	10.4	الواردات مليار دولار

المصدر: ملحق التقرير الاقتصادي العربي الموحد-صندوق النقد العربي

الجدول رقم 10_تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980_2010_الوحدة:نسبة مئوية

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992
6,9	4,7	2,5	2,2	3,2	5,1	1,1	4,0	3,7	0,9_	2,1_	0,9_
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004
—	—	—	—	—	3,3	2,4	2,4	3,0	2,0	5,1	5,1

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

الجدول رقم 11: إجمالي صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة في الجزائر من بيانات ميزان المدفوعات الوحدة: المليار دولار

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
—	2.55	2.28	1.37	1.76	1.10	—	—	—	—	—	الجزائر

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإثمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، ص 87

الجدول رقم 12: حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر في الفترة سنة 2014

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
2810	2165	2062	2062	1526	1066	1937	1332	1158	1099	الصادرات خارج مجال المحروقات
14660	63752	71427	71427	55527	44128	77361	58831	53456	43937	صادرات المحروقات
95662	65917	73489	73489	57053	45194	79298	60163	54613	45036	إجمالي الصادرات
33058	54852	473247	47247	40473	39294	39479	27631	21456	20048	الواردات
6264	11065	26242	26242	16580	5900	39819	32532	33157	24989	الميزان التجاري

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار _ANDI

الهوامش

- ¹ بودي و آخرون ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول ، مداخلعة ضمن الملتقى الدولي الأول حول الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، المركز الجامعي بشار، 28_29 جانفي 2008 ص5
- 2 <http://www.imf.org/external/np/exr/facts/globstab.htm>

- 3 أحمد إبراهيم ملاوي ، دور العمل الخيري في تعزيز الاستقرار الاقتصادي ، المركز الدولي للأبحاث و الدراسات (مداد)، كلية إدارة الأعمال جامعة مؤتة، الكرك_الأردن ص 6، 7
- 4 عبد القادر الناصور، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (محاولة تحليل) ، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع اقتصاد التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة تلمسان 2013 _ 2014، ص 86، 106.
- 5 خبابة عبد الله ، مدى فعالية استثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا ، مداخله مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول بعنوان الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، المركز الجامعي بشار ، يومي 28 و 29 جانفي 2008 ص من 7 إلى 12.
- 6 وسيلة بوراس ، جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر_ حالة الصين_، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة، فرحات عباس ، سطيف ، 2012_ 2013، ص 39
- 7، نفس المرجع أعلاه، ص 124
- 8 عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990_2005)، رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص النقود والمالية ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007_ 2008، ص 220، 249
- 9 زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال_ نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا_ العدد الأول، جامعة حسنية بن بوعلي بالشلف ، ص 128، 131
- 10 منصوري الزين ، واقع وأفاق سياسة الاستثمار ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 2 جامعة حسنية بن بوعلي بالشلف ، ص من 146 إلى 148.

هوامش جداول الملاحق

- 1_ تقرير الاستثمار العالمي 2015_ الأنكتاد_
- 2_ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار _ ANDI _
- 3_ ملحقات التقرير الاقتصادي العربي الموحد_ صندوق النقد العربي
- 4_ الديوان الوطني للإحصائيات
- 5_ وزارة المالية
- 6_ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011.